بالبيت بوجه لما كون المراد من المرأة الهالك وكذا الاخت لها لكنه هو الكلالة وهي الى لا يكون
لها ولد ولا والد سلم استدلاله بقوله وليس له ولد ولكن قوله ان لم يكن اباه ولد ادهذا
العدد لنوعهم الكلالة وتنبيه بجمع على ان الاخت مفرد اللفظ صلاتكم
الذين شاتهم الخ لا يخفى ان العدل على خلاف ما في الامة عدة ترد لها ضلال وما قبلها فليس
كذلك فالاولى ان يفسر الضلال بالتحير الاراء العدل على خلاف ما ينبغي ويليق سورة النساء ٤ المائدة

قوله شدوا التعاج الخ التعاج حبل يشد في اسفل الدلو يشد العراق و
العراقيان الخشبتان المعترضتان على الدلو كالصليب والكرب بالحبل الذي يشد في وسط
العراق ثم يثنى ويثلث ليكون هو الذي يلي الماء فلا يعفن الحبل الكبير فاستعار
عقد الحبل على الدلو للعهد ورشح بذكر التعاج وشد الكرب هكذا قال جمع من المعلقين
على الكشاف وهذا ان المذكور في البيت هو العقد بلا عدد اس وهو اعم من عقد الحبل على
الدلو الا ان يراد انه استعمل العقد اولا في عقد الحبل على الدلو طريق استعمال العام في الخاص
مجازا ثم استعمل في العهد تجوزا عن هذا المعنى وفيه كلف لكن الباعث عليه استعمال الالفاظ
المخصوصة هنا بعقد الحبل على الدلو والعل المراد بالعهد الخ هذا مخالف لما قاله صاحب
الكشاف لانه قال الظاهر انها عهود الله عليهم في دينه من تحليل حلاله وتحريم حرامه فانه كلام
عام محلام عقب بالتفصيل لكن كلام المصنف مثل ما ذكره صاحب الكشاف في غير وهو
ان كلام المصنف اعم فائدة وانضابس هنا تفصيل الحلال والحرام فقط بل غيره من التعاون
على البر والتقوى وكتبه لوصوداعرها ان حملنا الامر على الشرك الخ لكون شاملا لما يجب
ايقاؤه وما يحسن الكتب كل حي لانه شمل على صبي قبل سن التمييز الا ان يراد حي لا يكون
طفلا للمميز واضافتها الى الانعام للبيان كذا في الكشاف وفيه انهم قد صرحوا في الاضافة البيانية
ان يكون المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم اعم من الفضة
من وجه والفضة اعم منه من وجه اخر لكن البهيمة ليست كذلك بالنسبة الى الانعام فان الانعام بالوجه

الاصل ان يكون الاضافة البيانية لاحد الامرين والمضاف والمضاف اليه عموم وجه

العمل الاخر من الانبياء تفضيل من التفضيل فالاول الاحصار على ما ذكر سابقا
فانه قد يكون بالاتفاق كما طول الملك على الله فكانه قال سخرهم الله جميعا ليحشر
العباد للحساب او المجاز تهم بعني اذا كان ما ذكر تفضيلا لجزاء المكذبين بحيث يملكه ان يكون ثابتة
الموضع الصالحين من تفضيل جزاء المكذبين ووجهه ان الثابة الموعودين بعد سيرة وحالهم
للمستكبرين لانه جعل اخوتا عصبة هذا لهم من قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء
فلذكر مثل حظ الانثيين لانه بدل على ان الاخ عصبة لان شان العصبة ان تكون حصته
كذلك وفهم من قوله تعالى وله اخت فلها نصف ما ترك ان المراد ما ذكر لان الاخت لام لا ترث
النصف اصلا وكذا قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانسيين لان
تفضيل الذكر على الانثى لا يكون الا حيث يتساويان في الحصة والولد على
ظاهره اي يعم ان الولد اعم من ان يكون ابنا او بنتا ان يكون للاخت ترث النصف لا بد فيه
ان لا يكون لها ابن ولا بنت وهذا رد على الكشاف فانه صرح بان المراد من الولد الابن ورد
ان اورد بانها اي ان اورد بانها جمع المال فلا بد ان لا يكون للبنت ولد مطلقا لا ابن ولا
بنت وان كان المراد بترث الحلة فالمراد الذكر لان البنت لا تمنع ميراث الاخ مطلقا
والا لم يكن كالابد الخ اي الا لم دلت على سقوط الاخوة بالولد لقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن
ولد معلوم على انه ان كان لها ولد لم ترثوا لكن لا دل على سقوط الاخوة بعدم الولد ولا على عدم
سقوطهم به اي بغير الولد بل مسكوت عنه لكن الحديث دل على سقوط الاخوة
بغير الولد اي بالاب ان قيد بالبيت يعني لو كان المراد بالكلالة الميت وهي
من لم يكن لها ولد او الاكان معنى الكلام انه ترث الاخ من الميت التي لم يكن لها ولد والولد
يعلم انه اذا كان لها اب لم ترث والا كان القيد مستدركا فعلم ان مراده بقوله ان لا يكون
انه لا بد مطلقا اي على كل اضافا على ما ذكر بل على احتمالات لانه اذا فسر الكلالة
بمن لم يكن اباً ولا ابنا لا بد لا على ما ذكر وهو سقوط الاخوة بغير الولد لم انه فسر الكلالة بالميت